

أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- دراسة استشرافية للسكان في سن العمل آفاق 2040 -

The effect of population growth on economic development in Algeria - a prospective study for working-age population prospects 2040

فاطمة راشدي*، جامعة تيارت، عضوة في مخبر STRATEV، جامعة مستغانم، الجزائر

rachedi.fatima@yahoo.fr

خضرة راشدي، مخبر، STRATEV - جامعة مستغانم، الجزائر.

Kha-dra@hotmail.fr

تاريخ التسليم: (2020/02/09)، تاريخ المراجعة: (2020/04/23)، تاريخ القبول: (2020/09/16)

Abstract :

ملخص :

The research aims to show the relationship between population growth and economic development through the increase defined by the active group because of this growth its importance in the development process. The research problem is summarized that the increase in population growth has a significant impact in raising the numbers of active and therefore the number of job seekers which requires attention from Now these transformations to formulate policies that allow the exploitation of this group in economic development. Where we depended in this statement on the statistical method and using the demographic spectrum program to predict future numbers for the active category. One of the results of the research was that this category will witness a noticeable increase with a continuous increase in new entrants from job seekers even, even if fertility declines, which requires investment in it to exploit it as a supportive human force for development.

Key words: demographic growth, economic

يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من خلال الزيادة التي تعرفها الفئة النشيطة بسبب هذا النمو أهميتها في العملية التنموية. وتتلخص إشكالية البحث بان زيادة النمو السكاني لها الأثر الكبير في رفع أعداد النشيطين وبالتالي عدد طالبي العمل مما يستوجب الاهتمام من الآن بهذه التحولات لرسم السياسات التي تسمح باستغلال هذه الفئة في التنمية الاقتصادية. حيث اعتمدنا في تبيان ذلك على المنهج الإحصائي وباستخدام برنامج الطيف الديموغرافي للتنبؤ بالأعداد المستقبلية لفئة النشيطين. وكان من نتائج البحث أن هذه الفئة ستعرف تزايدا ملحوظا مع ارتفاع متواصل للداخلين الجدد من طالبي العمل حتى، و لو انخفضت الخصوبة ، مما يستدعي الاستثمار فيها لاستغلالها كقوة بشرية داعمة للتنمية.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، التنمية الاقتصادية ،

التحول الديموغرافي، الفئة النشيطة ، العمل

مقدمة:

رغم اختلاف المدارس الفكرية في تحديد العلاقة بين التنمية والسكان ونوعها إلا أن المتفق عليه هو أن هذه العلاقة موجودة لأن الإنسان هو من يسعى للتنمية وهو من يشكل محورها وغاياتها. كما أنه من الصعب أن نرتكز على عوامل محددة دون أخرى لقياس هذه العلاقة بسبب ذلك التباين الموجود بين مختلف المناطق من حيث التركيبة العمرية والنوعية للسكان وتداخلها مع عوامل اجتماعية وثقافية معقدة. فالعلاقة بين السكان والتنمية علاقة تبادلية لأن المتغيرات السكانية تؤثر على درجة الحاجة إلى توفير الخدمات الأساسية. وتؤثر التنمية و بمختلف أبعادها في هذه المتغيرات ولكن على المدى البعيد. والحقيقة أن أي نمو أو تغير في التركيبة السكانية ستتطوي عليه آثار على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء السكان كتراجع نصيب الفرد من الدخل و زيادة الاستهلاك و ارتفاع معدل الإعالة (سواء بارتفاع فئة صغار السن أو المسنين) وفي هذه الحالة سيوجه أصحاب القرار أكثر اهتمامهم نحو توفير الاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء والصحة والتعليم والسكن والعمل و...و بالمقابل ، يمكن أن يكون للنمو السكاني المتزايد ايجابيات أهمها زيادة القوى العاملة و بالتالي ارتفاع الإنتاج وتحفيزه للاستثمار.

وعلى اعتبار أن النمو السكاني يصاحبه تغير في التركيبة العمرية للسكان، فقد حاولنا من خلال هذا البحث تقدير سكان الجزائر آفاق 2040 وتقدير عدد السكان في سن العمل وطالبي العمل الجدد في هذه السنة لمعرفة الأثر الديموغرافي على الاحتياجات المستقبلية للوظائف لما لذلك من أهمية في رسم السياسات الخاصة بالتشغيل والتي تعتبر إحدى أولويات التنمية الاقتصادية وذلك بالإجابة على التساؤل التالي: ما هي التقديرات المستقبلية للفئة النشيطة وعدد طالبي العمل في الجزائر في ظل التزايد السكاني المتواصل حتى سنة 2040؟.

للإجابة على هذا التساؤل نفرض، وكما سنوضحه لاحقا وكما تقتضيه الدراسات الاستشرافية، أن هناك علاقة بين ارتفاع السكان (الناتج عن ثبات أو انخفاض الخصوبة وتراجع الوفيات) وارتفاع الفئة النشيطة مستقبلا وبالتالي زيادة عدد طالبي العمل.

أهمية وهدف البحث : تكمن أهمية البحث في أن الجزائر تعتبر واحدة من البلدان التي تتمتع بكثرة الموارد وتنوعها وبالمقابل لا زالت تحتفظ بمعدل نمو سكاني هام رغم تراجعها حيث يشكل السكان عنصرا هاما في التنمية كمنتج ومستهلك، ويعتبر نموهم من عوامل التأثير على احد أهم مجالات التنمية وهو التشغيل.

أما هدف البحث فيتمثل في معرفة التغيرات الحاصلة في نمو السكان وفي تركيبهم العمرية واثار هذه التغيرات على مستقبل فئة السكان في سن العمل وعدد طالبي العمل الجدد وهذا ضروري جدا في تحديد السياسات والخطط التنموية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

منهج البحث: تبيننا المنهج الوصفي الذي يستجيب لأهداف دراستنا في تقدير الفئة النشيطة وعدد طالبي العمل بالاعتماد على مجموعة من البيانات الديموغرافية وكذا على برنامجين ديموغرافيين هما برنامج Mortpak وبرنامج الطيف الديموغرافي Spectrum للقيام بعملية الإسقاط .

2. مفاهيم البحث:

أ.النمو السكاني: هو التغير الحاصل في حجم السكان والمرتبط بالحركة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) وصافي الهجرة (الفرق بين الوافدين والمغادرين).

ب.التنمية الاقتصادية : بسبب أن التنمية الاقتصادية تقتزن بالنمو السكاني و ترتبط بالنظام الاقتصادي عامة فإن التعريفات المتداولة لها تكاد تختلف كثيرا و لا يوجد اتفاق على ذلك و من هذه التعريفات التي تأخذ بعين الاعتبار النمو السكانيهوأنها "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب"(علي، 2016، ص38).

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي وتقليل التفاوت بين المداخيل والثروات .

ج.السكان في سن العمل: همالسكان البالغون بين 15 و 65 سنة ويعرفون بالفئة النشيطة.

3.مدخل نظري

1.3.العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية:

عند دراسة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، فإنه من الصعب الفصل بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية بسبب العلاقة المتبادلة بينهما. و هناك الكثير من النظريات التي تناولت هذه العلاقة وتعتبر نظرية التحول السكاني من النظريات السكانية الأشهر التي تناولت آليات التحول السكاني في إطار اقتصادي واجتماعي. ومبدأ هذه النظرية، والتي طبقت أولا على المجتمعات الغربية الصناعية، هو أن المجتمعات البشرية تمر بثلاث مراحل سكانية رئيسية:

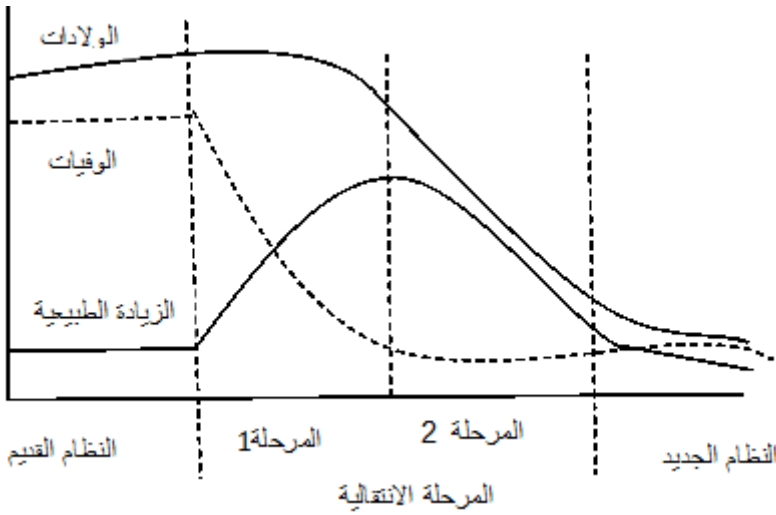
فالمرحلة الأولى وهي مرحلة المستوى السكاني المرتفع(النظام القديم) وتتميز بارتفاع معدلات

الوفيات و معدلات المواليد وفي فيها تكون التنمية والتطور الاقتصادي ضعيفا.

المرحلة الثانية وهي المرحلة الانتقالية وفيها تنخفض معدلات الولادات بشكل طفيف مقابل انخفاض سريع للوفيات بفضل النمو الاقتصادي وتطور أساليب الرعاية الصحية.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة المستوى المنخفض (النظام الجديد) حيث يستمر انخفاض الوفيات يرافقه انخفاض هام في الولادات بسبب التحديث(La modernisation) .

الشكل رقم 1 : نظرية التحول الديموغرافي



ورغم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية بسبب اختلاف مسارها الديموغرافي مع مسار الكثير من الدول خاصة النامية، إلا أنها تبقى النظرية السكانية الوحيدة التي تعطي تفسيراً مقبولاً لما يحدث . فالمرحلة السكانية حسب هذه النظرية ترتبط بالتنمية الشاملة. وبما أن لكل بلد أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية فإن هذه الأوضاع ستؤثر حتماً على مدة كل مرحلة و مستويات المتغيرات الديموغرافية فيها.

والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحول الديموغرافي هي الآثار التي يمكن أن تلحق بالتنمية الاقتصادية والعمالة والحماية الاجتماعية بسبب التغيرات الديموغرافية في البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التحول الديموغرافي، إذ أن السلوك الاقتصادي للناس يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدورة الحياة، بحيث تختلف سلهم في الاستهلاك والادخار في مراحل العمر المختلفة، وبناءً على ذلك تؤثر التركيبة العمرية المتغيرة تأثيراً كبيراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية" (فاطمة، 2017، ص 29-63)

وعموماً حسب الفكر الحديث هناك ثلاث جهات نظر للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، الأولى أن النمو السكاني يساعد على التنمية (القوميون: كولن كلارك و هيرشمان وجوليان سيمون) والثانية أنه لا علاقة للنمو السكاني بالتنمية (الماركسيون: بلوم وفيريمان وبريستون) والأخيرة أن النمو السكاني يعيق التنمية (المالتوسيون الجدد).

"ولكن من المؤكد أن التحول السكاني ليس جيداً أو سيئاً، بل يمكن أن يمثل فرصاً وتحديات في كل مكان. وفي كل حالة من الحالات، تستطيع السياسات إحداث فرق حاسم في كيفية تأثير التحول السكاني على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية." (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 2016، ص 201)

فقد ورد في تقرير الرصد (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 2016) " أن البلدان في مرحلة العائد المبكر من التحول السكاني...تستطيع الاستفادة من الإسراع في خلق فرص عمل، لأن قوى العمل الآخذة في التوسع ترتبط بالنمو: فإن زيادة نقطة واحدة مئوية في شريحة السكان في سن العمل تُترجم إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي للفرد بقدر 2 نقطة مئوية.

كما " خلصت دراسة صادرة عن المجلس القومي للبحوث بالولايات المتحدة في مارس/أذار 1986 إلى أنه على الرغم من أن النمو السكاني وغيره من العوامل الديموغرافية قد يلعب دوراً في تحديد احتمالات التقدم الاقتصادي للدول إلا أنه يظل في النهاية ذا أهمية محدودة بالمقارنة مع عوامل أخرى.بحسب الدراسة، فإن التأثير السلبي المزعوم للنمو السكاني المتزايد على التنمية الاقتصادية يتضاءل أمام عوامل أخرى أكثر أهمية مثل سوء السياسات الاقتصادية والفساد وغياب الحكم الرشيد والفسل في استغلال موارد البلاد الطبيعية والتقاعس عن تنمية مواردها البشرية " (عن تحدي الفكر المالتوسي... هل تشكل الكثافة السكانية عائقاً أمام التنمية فعلاً، 2019)

وخلاصة القول أن العلاقة التبادلية بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية تتجسد:

أولاً: في اثر التنمية الاقتصادية على النمو السكاني: حيث تلعب التنمية الاقتصادية دورا كبيرا في وتيرة النمو السكاني بسبب ما تحدثه من تأثير على معدلات الولادات والوفيات (مثلا يساهم تحسن الدخل الفردي في تراجع الوفيات والخصوبة).

ثانياً : في اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية: وفيها وجهتي نظر الأولى ترى "في النمو السكاني عاملا ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية للمجتمع وذلك انطلاقاً من أن الزيادات السكانية سوف تعمل على التهام المنجزات التنموية للمجتمع" (نعيم، 1999، ص15) والثانية ترى "في النمو السكاني عاملا ذا تأثير إيجابي في المسيرة التنموية للمجتمع إذا ما هيأت له الظروف والعوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي، وهذا النمو يشكل عندها عاملا من عوام لدفع حركة التنمية قدماً للأمام وليس العكس" (نعيم، 1999)

2.3. النمو السكاني في الجزائر :

عرف النمو السكاني في الجزائر غداة الاستقلال مراحل مختلفة تميزت كل مرحلة بوتيرة نمو ومستوى معين ارتبطا بسياسات سكانية وتنموية معينة .

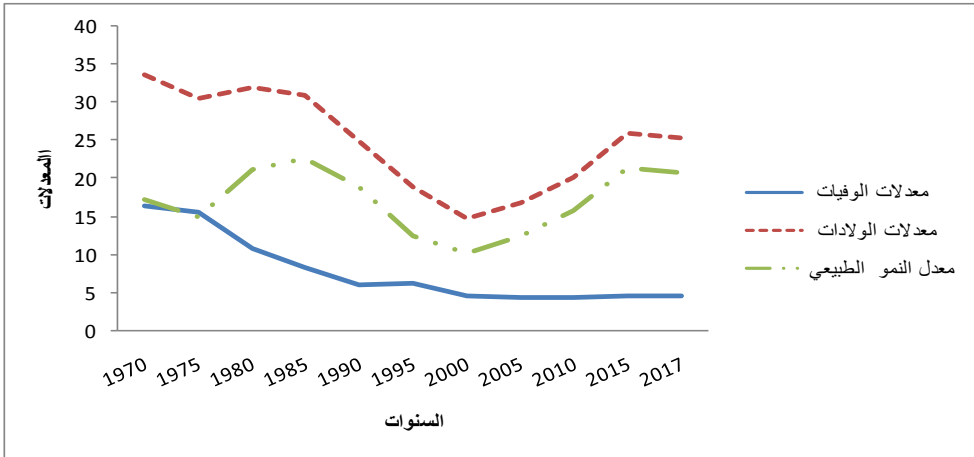
بداية اعتمدت الجزائر على المخططات التنموية التي كانت تهدف إلى تحسين الاقتصاد الوطني دون أن تكون هناك إشارة أو سياسة سكانية رسمية وواضحة لكبح النمو الديموغرافي في هذه المخططات. فقد تميزت هذه الفترة بانفجار ديموغرافي وصل فيه معدل الزيادة الطبيعية إلى 3.6% و كان من بين أعلى المعدلات في العالم .ولم يرد متغير النمو السكاني إلا مع الثمانينات في المخطط الخماسي الذي جاء فيه: إن هذا النمو الديموغرافي القوي يشكل عقبة في وجه التنمية، بتقليل حجم الاستثمارات التي تستثمرها الدولة كما يعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع مستوى المعيشة وتحسين حياة

المواطنين وبما إن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية تتزايد بوتيرة أسرع من الموارد الاقتصادية فإن النزوح الريفي قد يزداد حدة والفوارق الاجتماعية والجهود قد تزداد خطورة وأهداف تحسين ظروف الحياة وفعالية البرامج قد تتأخر لكون عدد السكان الهائل يلتهم كلما من شأنه زيادة الفعالية ولهذا فعلى المخطط الخماسي الثاني أن يولى أهمية خاصة للقضية الديموغرافية" (ministère de la planification et de l'aménagement de territoire، 1985-1989، ص 13).

وفي هذه المرحلة تراجع النمو السكاني و لكن بقي في مستويات عالية تفوق 3% و هي الفترة التي دخلت فيها الجزائر المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي .

أما في فترة التسعينات وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية و ليس السياسة السكانية تراجع معدل النمو إلى مستويات منخفضة و بلغ أدنى مستوى له في نهاية هذه الفترة حيث قدر بـ 1.48% سنة 2000 وبعد هذه السنة، عاد معدل النمو إلى الارتفاع من جديد ليصل على 3.1% سنة 2017 بسبب ارتفاع عدد الولادات الناتجة عن وصول أعداد كبيرة من الأشخاص الذين ولدوا في فترة الانفجار الديموغرافي إلى مرحلة الزواج والإنجاب .

الشكل رقم 2: التحول الديموغرافي في الجزائر 1970-2017(%)



المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (office national des statistiques ، 2017)

ومن خلال المنحنى أعلاه، تغيرت مختلف المؤشرات الديموغرافية فبالنسبة للوفيات، تراجعت معدلات الوفيات الخام من 16.45% سنة 1970 إلى 4.55% سنة 2017 وتراجعت وفيات الرضع من 141.5% إلى 21.0% وارتفع العمر المتوقع للحياة من 52.6 سنة إلى 77.6 سنة خلال هذه الفترة .

أما بالنسبة للولادات والخصوبة، فقد انخفضت معدلات الولادات الخام من 50.16% إلى 19.36% سنة 2000 ليرتفع من جديد بعد هذه السنة ويصل إلى 25.4%. كما انخفض متوسط عدد

الأطفال لكل امرأة من 8 إلى 2.4 سنة 2000 ليرتفع مجددا بعد هذه السنة ويصل إلى أعلى مستوياته مقدرا بـ 3.1 سنة 2017.

وعموما تضاعف عدد سكان الجزائر خلال حوالي الخمسين سنة الماضية تقريبا ثلاث مرات، حيث ارتفع عدد السكان من 13.3 مليون نسمة سنة 1970 ليصل إلى أكثر من 41 مليون نسمة في عام 2017 .

3.3. السكان في سن العمل في الجزائر :

كان للنمو السكاني الأثر الكبير في ارتفاع عدد السكان في سن العمل حيث نتج عن هذا التحول الديموغرافي تغيرا في التركيبة العمرية لسكان الجزائر كما هو موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم 1 : تطور التركيبة العمرية لسكان الجزائر بين 1966-2017 (%)

الفئات العمرية	1966	1977	1987	1998	2008	2017
0-14	47.6	47.9	44.1	36.2	28.1	29.73
15-65	44.5	46.3	50.2	57.2	64.5	64.12
أكثر 65	7.9	5.8	5.7	6.6	7.4	6.15

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (office national des statistiques ، 2017)

تميز سكان الجزائر بتركيبة سكانية شابة، حيث شكلت نسبة الأطفال الأقل من 15 سنة حتى تعداد 1987 ، نصف السكان تقريبا لتتخف إلى حوالي 30% سنة 2017. التقلص الحاصل في هذه الفئة سببه تراجع الخصوبة إلى مستويات أدنى وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة البالغين والمسنيين. هذا الارتفاع في عدد البالغين يعني ارتفاع في عدد السكان في سن العمل.

جدول رقم 2 : تطور معدلات النشاط في الجزائر بين 1966-2017 (%)

الجنس	1966	1977	1987	2000	2017
الذكور	42.2	36.6	42.2	47.7	66.3
الإناث	1.8	2.6	4.4	8.3	17.0
المجموع	21.7	19.5	23.6	27.9	41.8

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (office national des statistiques ، 2017)

حيث نلاحظ ارتفاع متواصل لمعدلات النشاط الاقتصادي والذي تضاعف بين 1966 و 2017 حيث أن ضعف قيم هذه المعدلات يرجع أساسا إلى ضعف المشاركة النسوية وارتفاع نسبة السكان الأقل من 15 سنة .

4. توقعات النمو السكاني والسكان في سن العمل في الجزائر أفاق 2040

1.4. منهجية حساب التوقعات: يستند البحث على مجموعة من البيانات الحديثة التي تحصلنا عليها من الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي وأخذنا عام 2017 كقاعدة مرجعية.

بالنسبة لتقديرات السكان : ومن أجل دراسة أثر النمو السكاني على التنمية فإن أول خطوة هي تحديد سيناريوهات الإنجاب البديلة وعادة لا يزيد عددها عن ثلاث. وفي بحثنا هذا، تبيننا سيناريوهين:

- أ- فرض ثبات معدل الإنجاب عند مستوياته الحالية، والمقدر بـ 3.1 طفل لكل امرأة
 - ب- فرض انخفاض معدل الإنجاب عن مستوياته الحالية، والمقدر بـ 3.1 طفل لكل امرأة إلى 2.4 طفل لكل امرأة سنة 2040 حسب فرضية الديوان الوطني للإحصائيات .
- وفي الخطوة الثانية، نقوم بوضع الافتراضات السكانية لتكملة العملية و التي تخص :
- 1- توقعات الحياة المتوقع للذكور والإناث: وحسب الديوان الوطني للإحصائيات نتوقع ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 76.9 سنة عام 2017 إلى 82 سنة عام 2040 للذكور ومن 78.2 سنة عام 2017 إلى 83 سنة عام 2040 بالنسبة للإناث .
 - 2- تحديد جدول الحياة النموذجي والذي يسمح لحساب توقعات البقاء على قيد الحياة. وفي هذه الحالة استعنا بالتطبيق COMPAR في البرنامج MORTPAK ومن خلاله وجدنا أن اقرب نموذج للوفاة في الجزائر هو نموذج Coale-Demeny South .
 - 3- معدل الإنجاب العمري النوعي ASFR وفي هذه الحالة تبيننا نموذج الأمم المتحدة استنادا على البيانات المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات .
 - 4- نعتبر صافي الهجرة معدوما لعدم توفر بيانات دقيقة عنها.
 - 5- كما افترضنا ثبات معدل الذكورة عند 105 ذكر لكل 100 أنثى طيلة فترة التوقع .

بالنسبة لتقديرات السكان في سن العمل:

- 6- اعتمدنا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات للحصول على معدلات النشاط و التي قدرت بـ 66.3% بالنسبة بالذكور و 17% بالنسبة للإناث سنة 2017 على أساس استمرار ارتفاع هذه المعدلات إلى 70% لدى الذكور و 25% لدى الإناث أفاق 2040 وهذا الافتراض المتبسط يعود لتوقع البنك الدولي بأن تكون هناك إصلاحات أكثر حدة مستقبلا والتي ستؤثر على سوق العمل.

7- أما بالنسبة للبيانات الخاصة بالنتائج المحلي فقد اعتمدنا على بيانات البنك الدولي و الذي اقر أن اليقين السياسي سيتسبب في تباطؤ إجمالي الناتج المحلي وعليه سنفرض ثبات قيمة هذا المؤشر والمقدر بـ 1.4% سنة 2017 طيلة فترة التوقع .

2.4. نتائج التوقعات:

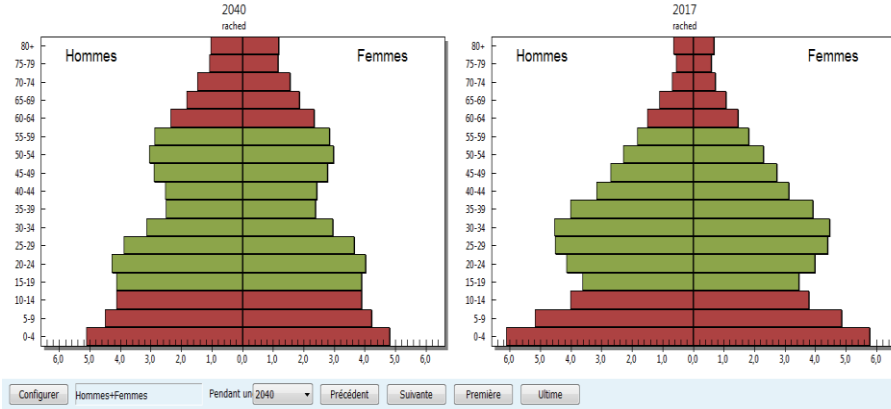
بعد إدخال البيانات في برنامج الطيف الديموغرافي SPECTRUM ، تحصلنا أولا على تقديرات السكان من النظام DemProj والتي سمحت بالحصول على تقديرات اليد العاملة من النظام RAPID وفق السيناريوهين المفترضين وكانت النتائج كالتالي :

1.2.4. التقديرات السكانية آفاق 2040:

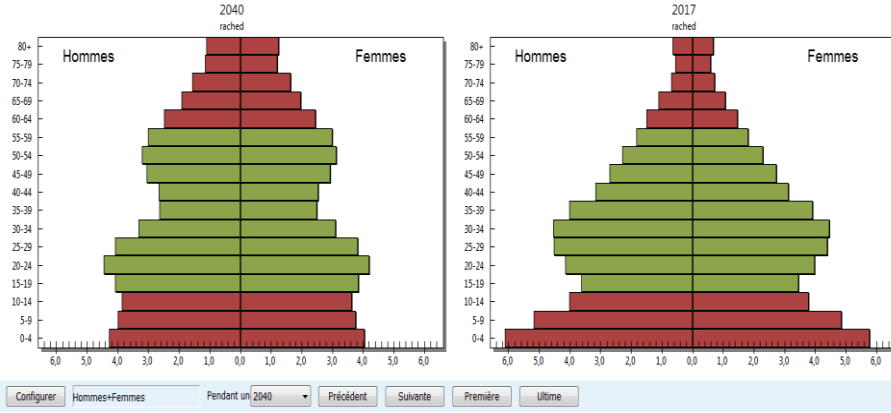
أظهرت التوقعات المحسوبة أن عدد سكان الجزائر سيرتفع من حوالي 41 مليون نسمة إلى أكثر من 61 مليون نسمة وفق سيناريو ثبات الإنجاب وإلى أكثر من 58 مليون نسمة وفق سيناريو الانخفاض سنة 2040 وأن الانخفاض في معدل الإنجاب الكلي لا يعني بالضرورة انخفاض هام في العدد السنوي للولادات، ويرجع ذلك إلى التركيبة العمرية الشابة ووجود عدد كبير من النساء في سن الإنجاب. حيث نتوقع أن يرتفع عدد المواليد من 1060 ألف مولود سنة 2017 إلى 1310 ألف سنة 2040 وفق السيناريو الأول وينخفض إلى 1016 ألف مولود وفق السيناريو الثاني.

الشكل رقم 3: تطور الهرم السكاني بين 2017 و 2040 وفق سناريو ثبات وانخفاض الإنجاب

Population par âge et sexe (Pourcentage)



Population par âge et sexe (Pourcentage)



المصدر: مخرجات برنامج الطيف الديموغرافي (نظام DemProj)

وبالمقابل ستتغير مؤشرات أخرى كالعمر المتوسط والتركيبية العمرية للسكان في سنة

2040 كما هو موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم 3: التركيبية العمرية (%) والعمر المتوسط لسكان الجزائر وفق سيناريوهات التوقع

السنوات	السنة المرجعية 2017	ثبات الإنجاب	انخفاض الإنجاب
0-14	30	27	24
15-64	64	62	65
أكثر 65	6	11	12
العمر المتوسط	28	30	31
معدل الاعالة	0.56	0.61	0.55

المصدر: مخرجات برنامج الطيف الديموغرافي (نظام DemProj)

حيث سيرتفع معدل الإعالة ليصل إلى 0.61 ومتوسط عمر السكان إلى 30 سنة عام

2040 في حالة فرضية ثبات معدل الإنجاب الكلي وفي حالة انخفاضه، ستتغير التركيبية

العمرية لصالح الأعمار في سن العمل ولصالح المسنين وهو ما يندرج بضرورة مواجهة هذا العدد المتزايد من طالبي العمل والإعالة .

2.2.4. التقديرات الخاصة بالسكان في سن العمل أفق 2040:

كما أشرنا سابقاً، تتأثر العلاقة بين السكان والتنمية بالعديد من العوامل، بما في ذلك حجم الاقتصاد

والبنية الإنتاجية ومعدل التصنيع ومدى الاعتماد على العوامل الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر

بعض العوامل الأخرى مثل الخصائص السكانية والتوزيع العمري والقدرات المعرفية والولاء الوظيفي وقدرة

الحركات الاجتماعية والسياسية داخل المؤسسة هي أساسية في التنمية الاقتصادية" (للسكان، 2013، ص

20) فأى تغير في التركيبة النوعية والعمرية للسكان ستؤثر مستقبلا على حجم اليد العاملة و سوق العمل ودخل الفرد مما سيؤثر على التنمية الاقتصادية .

فخلال السنوات المقبلة يكون الأشخاص الذين ولدوا والذين سيولدون قد ساهموا بشكل واضح، بسبب ارتفاع المواليد، في تزايد حجم القوى العاملة وزيادة تراكمها، بغض النظر عن معدلات الإنجاب ، وبالتالي زيادة الطلب على الوظائف .

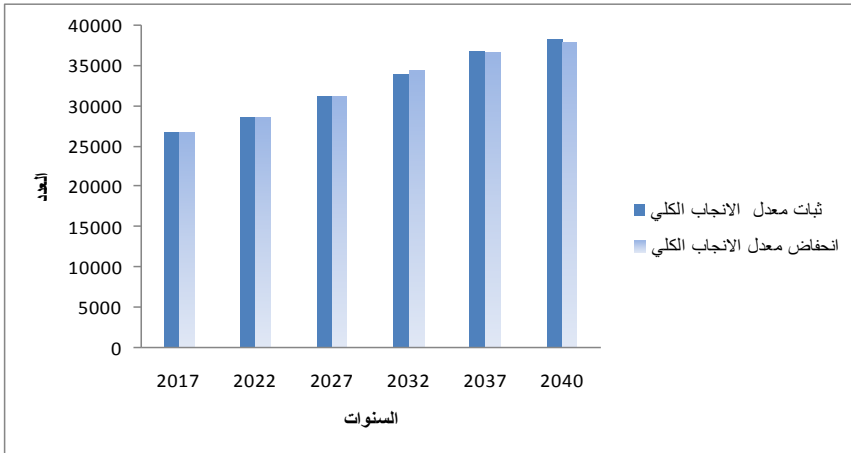
وقد سمحت التوقعات عن اثر النمو السكاني على التنمية من تقدير مؤشرين هامين هما :

1- **السكان في سن العمل** :و هم فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة.وكما هو

ملاحظ في الجدول السابق (رقم 3) فانه وفق سيناريو ثبات الإنجاب فستشكل هذه الفئة

62% من مجموع السكان عام 2040 مقابل 65% وفق سيناريو انخفاض الإنجاب.

الشكل رقم 4: توقعات السكان في سن العمل في الجزائر بين 2017-2040 (بالآلاف)



المصدر : مخرجات برنامج الطيف الديموغرافي (نظام RAPID)

إن هذا الارتفاع في نسبة السكان في سن العمل مقارنة بصغار السن و المسنين هو "فرصة تتاح مرة واحدة فقط، نافذة ديموغرافية تتفتح مع تناقص أعداد الأطفال الصغار بسبب انخفاض الخصوبة، وتتعلق حين يأخذ عدد السكان الأكبر سنا بالنمو السريع¹⁰ و لكن هذه الفرصة لن تستمر طويلا فهذه الأجيال الشابة ستكون كثيرة في المستقبل و ستشكل عبئا بوصولها و بأعداد كبيرة إلى سن التقاعد لتطرح مستقبلا مشكلة الإعالة و الحماية الاجتماعية .

وستقدر الفئة النشيطة بأكثر من 18 مليون شخص إذا بقي معدل الإنجاب الكلي ثابتا أو انخفض

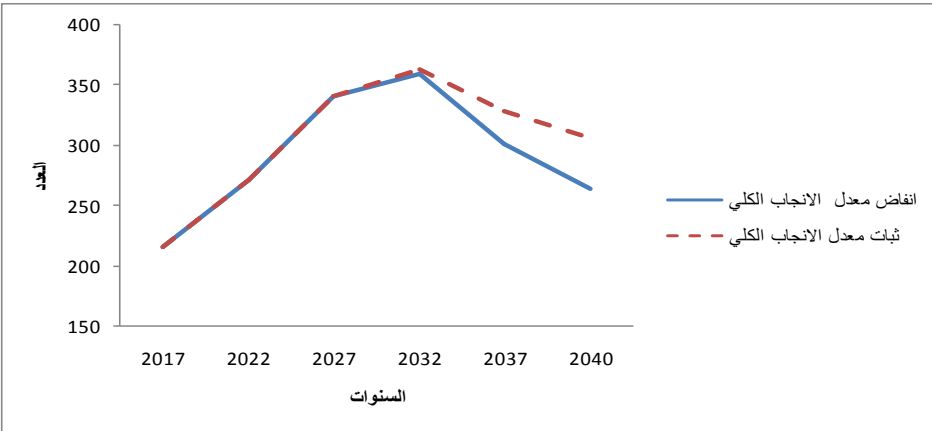
بحلول عام 2040.

حيث تمثل أسواق العمل أكثر الروابط أهمية ومباشرة بين الديناميات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكي تتمكن البلدان ذات معدلات الخصوبة العالية والتي تتزايد فيها نسبة الشباب من السكان من الاستفادة من هذه الفائدة الديموغرافية المحتملة، ينبغي عليها خلق القدر الكافي من فرص العمل المنتجة والمجزية لما لديها من قوى عاملة... لذا ففي حين أن التحدي المرتبط بالسكان الذين ترتفع بينهم نسبة الشباب يختلف عن التحدي المرتبط بتقدمهم في السن، إلا أن كلاهما يتطلب في النهاية استجابة مماثلة من قبل السياسات، وهي بذل الجهود لدعم فرص العمل مما يتطلب نموًا اقتصاديًا يتوجه إلى التوظيف بالإضافة إلى بذل الجهود لتعزيز قابلية الأفراد لشغل الوظائف مما يتطلب الاستثمار في رأس المال البشري" (عطوي، 2004، ص195).

2- الاحتياجات المستقبلية للوظائف : حيث أعطت التوقعات العدد السنوي من طالبي العمل

الجدد الذي يضاف سنويا إلى العدد الموجود. فمهما كان السيناريو، فإن الاحتياجات المستقبلية للوظائف سترتفع بسبب بقاء التركيبة السكانية شابة وهو ما سيساهم بزيادة الضغط و استمراره على الطلب على الوظائف مستقبلا مما سيضطر الجهات المسؤولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من الآن في توفير فرص عمل لهذا العدد المتزايد من طالبي العمل .
فهذه الفئة والتي ستدخل سوق العمل في عمر 15 سنة قد ولدت فعلا وسيضاف إليها عدد جديد طيلة سنوات التوقع (وهو ما يعرف بالزخم السكاني) .

الشكل رقم 5: توقعات طالبي العمل الجدد في الجزائر بين 2017-2040 (بالآلاف)



المصدر : مخرجات برنامج الطيف الديموغرافي (نظام RAPID)

والملاحظ أن عدد طالبي العمل الجدد سيرتفع مستقبلا من 215168 سنة 2017 إلى 264548 سنة 2040 وفق سيناريو الانخفاض وإلى 306312 وفق سيناريو الثبات. ولكن في الواقع فإن العدد سينخفض كما هو ملاحظ في المنحنى أعلاه بسبب تباطؤ النمو السكاني والذي

سيصل إلى 1.25 % سنة 2040. حيث نلاحظ ارتفاعا متواصلا في كلا الفرضيتين حتى سنة 2032 لينخفض عدد طالبي العمل الجدد بشكل أسرع في حالة انخفاض معدل الإنجاب .

خاتمة:

بينت نتائج التوقعات التي خلص إليها البحث إلى ارتفاع متواصل للسكان مهما كانت سيناريوهات معدل الإنجاب الكلي حيث ستقدر الزيادة في عدد سكان الجزائر آفاق 2040 بحوالي النصف وسيكون لهذه الزيادة أثر على التنمية الاقتصادية متمثلة في إحدى أهم مجالاتها وهي العمل حيث ستتغير التركيبة العمرية للسكان وستشكل نسبة الأشخاص في سن العمل حوالي ثلثي عدد السكان مستقبلا مع ارتفاع العدد السنوي للمنضمين الجدد إلى هذه الفئة رغم استمرار تراجع عددهم فعليا. وهو ما يعرف بالعائد الديموغرافي والذي ' يتوقف تحقيقه على المؤسسات والسياسات لتحويل تغير الهيكل العمري للسكان إلى تنمية اقتصادية (مكتب العمل الدولي.2013.ص30).

إن الحل الأمثل في هذه الحالة هو استبعاد تلك النظرة المخيفة من هذا النمو المتزايد للسكان واليد العاملة واعتبارها من معوقات التنمية إلى اتخاذ موقف دفاعي عن طريق بناء برامج وانتهاج سياسات لجعلها فرصة للتنمية والاتجاه نحو تأهيلها للمساهمة في تفعيل هذه التنمية واستغلال هذه الفرصة التي تتميز بارتفاع الدخل والاستثمار نتيجة ارتفاع المنتجين ويخف الضغط على الإنفاق على الكثير من القطاعات الاستهلاكية والخدماتية كالتعليم بسبب تراجع فئة الصغار المعالين .
وعليه نوصي بما يلي:

- عدم اعتبار ارتفاع السكان ولا فئة السكان في سن العمل عبئا على عملية التنمية ولكن يجب استغلال هذه القوة كعامل للتنمية الاقتصادية؛
- الاستفادة من تجارب الدول التي استغلت الفرصة الديموغرافية (ارتفاع فئة النشيطين)، والتي لا تنكسر عن طريق تحسين التكوين والتعليم وزيادة المهارات واستثمار هذه القوة في زيادة الإنتاج وتنويعه (دول جنوب آسيا والصين)؛
- الانتباه إلى الآثار الناتجة عن التحول الديموغرافي و أهمها شيخوخة السكان التي ستشكل عبئا اقتصاديا واجتماعيا هاما ما لم تتخذ التدابير من ألآن على ضوء ما يحدث في الدول التي تعاني من هذه الظاهرة خاصة في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية والمعاشات ؛
- الاهتمام بالدراسات السكانية الاستشرافية التي تتبع التغيرات الحاصلة في التركيبة العمرية للسكان وما لذلك من علاقة على أنماط الإنتاج والاستهلاك؛

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- الشرفاوي محمد علي.(2016).النمو الاقتصادي وتحديات الواقع. دار غيداء للنشر والتوزيع.

- عبد الله عطوي.(2004). السكان والتنمية البشرية. دار النهضة العربية
- المجلس الأعلى للسكان.(2013).دراسة اثر النمو السكاني على التنمية .الأردن
- دميم فاطمة.(2017).الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن السياق الديموغرافي الجديد. Aleph ، 29-63.
- ارقام:عن تحدي الفكر المالتوسي... هل تشكل الكثافة السكانية عائقا أمام التنمية فعلا. (22 02, 2019). HYPERLINK.
- مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.(2016). نظرة عامة الأهداف الإنمائية في عصر التحول السكاني. تقرير الرصد العالمي.
- معتز نعيم.(1999). النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ترابط وثيق وعلاقات متبادلة مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي في 1995-1970.مجلة جامعة دمشق،15.
- مكتب العمل الدولي.(2013). العمالة الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد.التقرير الرابع.جنيف .الدورة 102.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Ministere de la planification et de l'aménagement de territoire .(1988).Deuxieme plan quinquenal 1985-1989. Rapport général. Alger.
- Office national des statistqies.(2017).Démographie algérienne .N° 816.

ثالثا - مواقع الانترنت:

- [https://www.agraam.com/ar/article/articledetail/id/595386"](https://www.agraam.com/ar/article/articledetail/id/595386)
- [https://www.agraam.com/ar/article/articledetail/id/595386 .](https://www.agraam.com/ar/article/articledetail/id/595386)